

العنوان: حركة التجارة البحرية بين المغرب والأندلس أيام المرابطين

المصدر: أعمال ندوة: دور مضيق جبل طارق في علاقات المغرب الدولية

الناشر: كلية الآداب والعلوم الإنسانية بتطوان

المؤلف الرئيسي: الصمدي، محمد سعيد

محكمة: نعم

التاريخ الميلادي: 2001

مكان انعقاد: تطوان

المؤتمر:

الهيئة المسؤولة: جامعة عبد الملك السعدي . كلية الآداب والعلوم الإنسانية

الشهر: مارس

الصفحات: 106 - 99

رقم MD: 585762

نوع المحتوى: بحوث المؤتمرات

اللغة: Arabic

قواعد المعلومات: HumanIndex

مواضيع: المؤتمرات والندوات ، الممرات البحرية ، مضيق جبل طارق

© 2020 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة. هذه المادة متاحة بناء على شروط الاستخدام المبينة في صفحة حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طاعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط. يمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الأنترنت أو البريد الإلكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

حركة التجارة البحرية بين المغرب والأندلس أيام المرابطين

ذ. محمد الصمدي
كلية أصول الدين - تطوان

حظيت كتب النوازل الفقهية المالكية بقسط وافر لدى الباحثين و المؤرخين المعاصرين، وعلى الرغم من المشاكل المنهجية التي تطرحها هذه النوازل و تناثرها في بطون اخطوطات و صعوبة جمعها ، و استخراج المادة العلمية منها ، فإنها تبقى ضرورية للباحث إذ تمكنه من الوصول إلى دراسة علمية جادة ونزيهة حول الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية.

إن المتتبع لكتب الفتاوى الفقهية في القرنين الخامس و السادس الهجري تسترعي أنظاره الجوانب المتعلقة بالجهاد البحري، و القرصنة البحرية و التجارة البحرية ، إذ تكشف لنا عن عصور وقع فيها المد و الجزر بين دار الإسلام و دار الحرب ، و تنوع التعامل بينهما من عسكري حربي إلى ثقافي حضاري ، وهو ما دعا الفقهاء إلى الاستجابة لظروف حياة المسلمين في مختلف التحولات الاقتصادية والاجتماعية ، فوضعوا لذلك فتوى و أجوبة يسترشد بها الفقيه في مختلف العصور .

يلاحظ الدارس للتجارة المغربية الخارجية أنه على الرغم من توتر علاقات دول المغرب في القرن السادس هجري مع الدول المعاصرة لها في حوض البحر الأبيض المتوسط، كان التجار المغاربة يدخلون صقلية و إسبانيا، كما كان يدخل التجار هاتين المنطقتين على المغرب في أوقات الهدنة والصلح ، وهو ما كشفت عنه نوازل الفترة، فمن الأمور التي استرعت انتباهنا - من

خلال قراءتها و تمحيصها - الجوانب المتعلقة بالتجارة البحرية في منطقة حوض البحر المتوسط في العصر الوسيط التي لعب فيها مضيق جبل طارق دورا أساسيا باعتباره ممرا تجاريا بحريا رئيسيا للمراكب بين العدوتين .

ومن العوامل التي ساهمت في نجاح النشاط التجاري انفتاح الدولة المرابطية تجاريا على الدول والإمارات الأوربية عن طريق الموانئ الشمالية والغربية في كل من المغرب والأندلس ، وفتحت أسواق جديدة أمام تجارة السودان ، إذ أصبح بمقدور السفن أن ترد موانئ شرق الأندلس وأن تحمل من تجارة المغرب و السودان ما شاء لها أن تحمل من الذهب والعاج والجلود والعنبر (1) في حين كانت الأندلس الممون الرئيسي لشمال إفريقيا وبلاد السودان الغربي ببضائع الملح والأدوات الفضية والنحاسية والمنتجات النسيجية والقطنية والحربية فضلا عن المواد الغذائية (2) ، ولقد أجمعت كتب المسالك والممالك والجغرافية على اشتهاار إشبيلية بزراعة القطن حتى غدا القطن الإشبيلي «يعم أكثر بلاد الأندلس» و«يتجهز به التجار إلى إفريقية وسجلماسة» (3) وإلى القيروان وغيرها (4) ، كما أسفرت المبادلات التجارية المكثفة بين الأندلس والمشرق والمغرب عن نهضة الموانئ وكثافة تجارة العبور، وقد وصف الجغرافيون ألمرية بأنها «باب الشرق ومفتاح التجارة والرزق» (5) وطرطوشة بكونها «باب من أبواب البحر» وعدوا مرسى الجزيرة الخضراء من أحسن مراسي الأندلس (6).

وما ساعد على ازدهار التجارة الخارجية في عهد المرابطين نمو البحرية المرابطية، فقد تضافرت عدة عوامل لإقبال الدولة على ركوب البحر على الرغم من طابعها الصحراوي البدوي ، منها استيلاؤها على الموانئ الساحلية المطللة على البحر المتوسط التي اضطلعت بدور بارز في صناعة السفن والمراكب كألماية ودانية ومرسية ومالقة وسبتة. كما أن الصراع العسكري بين الغرب الإسلامي والغرب المسيحي الذي كان قائما على العداء والتنافس ، نبه الدولة إلى ضرورة بناء أسطول ضخم لمواصلة حملاتها الجهادية ووضع حد للمقرصنة المسيحية (7) ، فقد عرف أبو عيسى بن ميمون بقيادة أسطول المرابطين في قادس وقد غدت إمرة البحر وقيادة الأساطيل وراثية في بني ميمون (8) . ونفس الشيء بالنسبة لمحمد بن أحمد بن شلبطورا من أهل ألمرية ... دربا على ركوب البحر وقيادة الأساطيل» (9).

واستطاع المرابطون بعد استيلائهم على موانئ شرق الأندلس وجزر ميورقة ومنورقة أن يسيطروا حمايتهم على الحوض الغربي من البحر المتوسط ، ونشط تجار المدن الإيطالية كالبنديقية في تجارة مواد الأخشاب والرقيق إلى شواطئ المتوسط الغربي (10) . كما نشط التجار الأندلسيين في تسويق مواد أندلسية كالزيتون والجلود (11) إلى كسل من صقلية وجنوة وبيزة وجنوب فرنسا (12) وإفريقية وسجلماسة (13) . كما ارتبطت المدن الأندلسية الساحلية بطرق تجارية

بحرية مع شمال إفريقيا . وتحدث نوازل الفترة عن حركة تجارية نشطة بين الأندلس و صفاقص والمهدية وتونس والجزائر (14) وسبتة وطنجة والقصر الكبير كما توضح النازلة التي تتعلق باتخاذ مخازن بالقصر مملوءة بالقمح والشعير الآتي من المستير أفاما مخزن بيوت قصر المرابطين واتخاذ ذلك ليخزن فيه سلع التجارات فهذا ممنوع (15)، إلا أن تلك المبادلات التجارية لم تكن لتسلم من أعمال النهب والقرصنة المسيحية (16) ووقوع المسلمين في الأسر (17).

وتحدث نوازل المعيار عن المواد المصدرة والمستوردة والمشاكل التي كانت تعترض التجار بسبب الاختلاف مع أصحاب السفن حول مدة وثمن الكراء ، وهذا بالإضافة إلى عمليات القرصنة التي كان يقون بها الروم خاصة اتجاه سفن المسلمين (18) الأمر الذي دفع ببعض التجار إلى عدم الرجوع إلى بلادهم خشية الهلاك خاصة أيام ارتفاع الفتن ، لذا أفنى الفقهاء بمنع ركوب البحر (19) . وهكذا يتضح أن الملاحة البحرية كانت تخضع لإيقاعات فصلية ويتم تجنب الإبحار بالسلع خلاف فصل الشتاء ، وكان رؤساء المراكب يتربقون اعتدال الجو في غالب الأحيان ، وإلا تعرضوا لمخاطر البحر ، حيث يضطرون إلى التخفيف بإلقاء بعض الحمولة في البحر أو بنقلها إلى مركب آخر ، وعادة ما تصادف في النوازل أن الكراء ثم في الإبان أو ضاق الوقت عن الإبحار أو فات إبان الركوب «وسئل ابن رشد عن أكرى مركبا من صقلية إلى الأندلس في الإبان فرددتهم الريح إلى برقة وقد ضاق الوقت فأراد رب المركب الفسخ وعكس الباؤون أو بالعكس» (20).

وفي نوازل ابن رشد :«الجواب رضي الله عنك في أهل سفينة هال عليهم البحر واضطربهم إلى أن يطرحوا ويخففوا مما فيها ، ففعلوا ذلك وخففوا من ثقلهم ، وكان فيهم من عنده ذهب وورق لهم ولسواهم بضائع عندهم فأرادوا أن يجعلوا ذلك عليهم ، مع جميع ما بقي في المركب هل لهم ذلك أم لا ؟» (21).

ويستفاد من نازلة أخرى العلاقات التجارية بين سبتة وإشبيلية «فقد سئل القاضي أبو الوليد بن رشد عن رجل أكرى ملاحا ليحمل له من إشبيلية إلى سبتة مائة عدل (22) من تين على البحر فقبضه إياها وألقاها في مركبه وانفع بها والبحر طيب ، فحملها لمدينة سلا من غير ضرورة ، فجواب رضي الله عنه : يلزم الملاح حمل التين بإشبيلية وسياقتها إلى سبتة ولا يلزمها من سلا إلى سبتة ، ويلزم الملاح ضمانها إن هلك في طريقه من سلا إلى سبتة» (23).

وتشير نوازل ابن الحاج إلى نشاط تجاري ملحوظ «كمن أزمع سفرا إلى الجزائر بزيت لبيعه ، ووجه معه قوم زيتا لهم وكلفوه بيعه وقبض ثمنه وجلب سلع بذلك الثمن ، فاشترى سلعا ورققا ... وبعث بعض السلع إلى ألمرية وبعضها إلى سبتة ، وكلف رجلا من الجزائر ببيع ما بقي من الزيت ...» (24)

وتشير نوازل أخرى إلى صلات تجارية بحرية في عصر المرابطين كهذه النازلة التي تصور حركة المبادلات بين الأندلس وصقلية، فقد سئل المازري (ت 536 هـ) عن تاجر دفع إلى بحري دنانير مرابطة قراضا ليسافر بها إلى صقلية، ثم غاب رب المال مدة، فلما قدم من سفره سأل البحري عن الدنانير، قال: «كنت في قارب لطيف غير قاربي التي عادتني نسافر فيه من مالطة فأشار إلينا في الحصن المعروف بالركام بأن العدو قريب منا فأخذت جميع ما معي وما اشترت بالدنانير المذكورة فدفعته للحصن وأسلمتها للقائد (25)» .

يتضح مما سبق حركة التبادل التجاري بين ضفتي المتوسط على عهد المرابطين، فمن خلال نازلة أوردتها عياض يتبين نوع السلع المنقولة على ظهر المركب عندما تعرض للإتلاف نتيجة أحوال البحر، وأهمها تجارة الرقيق التي كانت أسواق الأندلس تعج بها، ويجنى من ورائها أرباحا طائلة (26). وأغلب الظن أن بعض الأسر الغنية النبيلة في سبتة كانت تجلب من الأندلس علجات أي نصرانيات إسبانيات للعمل معها كما تنص وثيقة تتعلق بنازلة نزلت في عهد القاضي عياض (27).

وتشير نصوص من نوازل عياض إلى النشاط التجاري البحري في عهد المرابطين، وتنص على حركة الوسق بين الثغور المغربية الأطلسية و المتوسطية كما يستفاد منها عدة مسائل، منها تأكيد شهرة إقليم دكالة بإنتاج الحبوب، والتنصيب لأول مرة - فيما يبدو - على حركة الوسق في مازغين (الجديدة حاليا). وقد ظلت الحبوب تحمل من دكالة إلى سبتة بعد ذلك (28)، وفي التشوف لابن الزيات إفادة هامة حول العلاقات التجارية البحرية بين أزموور ومالقة في القرن السادس الهجري، فقد أورد عند ترجمته أبي شعيب أيوب الأنصاري ما نصه: «وقف علينا رجل من الأندلس فقال يا أبا شعيب، أنا من تجار مالقة وصلت بالتجارة إلى هذا البلد، فمرضت ولا أطيق السفر في البحر ولا المسير في البر، وعندى خمسمائة دينار، فدلني على رجل ثقة أقارضه بها قدر ما أستقل من مرضي، فقال أبو شعيب: أين ذلك الرجل الذي سئل أن يوسع الله عليه؟ فقام إليه فقال له: ادفع ذلك المال إلى المرسى واشتر السلعة التي تجدها هناك وسافر بها، فذهب إلى المرسى فوجد قمحا فاشتراه وحمله في المركب وتوجد به إلى مالقة فباعه واشترى بثمنه تينا وغيره من السلع...» (29).

غير أن التجارة الخارجية - على غرار سائر الأنشطة الاقتصادية الأخرى - شهدت ابتداء من العقد الثاني من القرن 6 هـ تراجعاً وكساداً، وذلك بسبب هيمنة الأساطيل النصرانية على حوض البحر المتوسط وتعرض التجار للقرصنة المسيحية كما أوضحنا سابقاً، لذا أفنى كبار فقهاء المالكية أمثال أبي بكر الطرطوشي وأبي عمران الفاسي وابن رشد بإسقاط فريضة الحج على أهل الأندلس والمغرب لانعدام الأمن في الطرق البرية والبحرية (30).

مقابل غياب البحرية الإسلامية التجارية ، كانت البحرية المسيحية في البحر المتوسط أخذت في التطور والنمو وذلك في القرن الحادي عشر الميلادي بعد سقوط كل الجزر المتوسطية الكبرى ما عدا البليار في يد المسيحيين. في هذا المجال ، أخذت جنوة وبيزا والبندقية زمام المبادرة ، وكانت هذه الجمهوريات الإيطالية قد وضعت أسطولها رهن إشارة الصليبيين منذ الحملات الأولى مقابل السيطرة على موانئ شرق المتوسط وتأسيس أحياء تجارية في المدن التي استولوا عليها ، وتهيأت لها بذلك الظروف لتوسيع هيمنتها التجارية باحتكار المواصلات البحرية بين مختلف أراضي الإسلام في سواحل شرق المتوسط والإشراف على نقل الحجاج (31) . وهكذا سرعان ما عادت الملاحة التجارية إلى سابق عهدها وأصبحت محفوفة بمخاطر تعرضها للغضب من طرف الأسطول المسيحي ، وتواتر تصريحات المسافرين «هاج علينا البحر وأشفينا على الغرق» (32) . وتعدد الحكايات عن «نالتة بالبحر محن شداد» (33) . بما يكشف على أن البحر المتوسط لم يعد كما كان بحيرة آمنة ، ولعل في كثرة تداول فقهاء وموثقي العصر الرأي في نوازل «الركب الذي صار في قبضة العدو بما فيه من المتاع والتجار...» (34) ، وأهل السفينة هال عليهم البحر واضطروهم إلى أن يخففوا أو يطرحوا ما فيها من السلع والبضائع (35) . كما طرحت النوازل مسألة التعامل مع دار الحرب ، فقد سئل الشيخ أبو إسحاق الشاطبي مفتي غرناطة في وقته عن بعض ما لا يجوز بيعه منهم مما دون السلاح والطعام هل يترخص لأهل جزيرة الأندلس في معاملتهم به لأن النصارى أهدقت بهم من كل جهة إلا بعض جهة البحر وبلاد المسلمين بعيدة منها وراء البحر والحاجة تدعوهم إلى البيع والشراء ، فأجاب بأن الحكم في أهل الجزيرة وغيرهم سواء فلا يترخص لهم في ذلك ، ونصوص المذهب في هذا كثيرة (36) . وقد ازدادت هذه الحاجة في العصر الغرناطي نتيجة سيطرة الأسطول المسيحي على التجارة المتوسطية ، وأصبح القطر الأندلسي يعتمد في جل غذائه على الاستيراد من البحر ، مثل الزروع والسمن وغيرها التي تنقل غالبا من عدوة المغرب بالسفن التي ابتدأت بأخذ أجور عالية غير معتادة نتيجة النقل الكثيف للمواد الغذائية . وكان الكثير من التجار يرغبون القيام بهذا العمل واستئجار السفن للنقل ، لكنهم كانوا يحجمون لغلاء الأجور التي كانت تفرض من قبل أصحاب السفن على الحمولة مثل أخذ جزء منها كالنصف أو الثلث أو الربع .

وخلاصة القول إن التجارة الأندلسية بنوعها الداخلي والخارجي عرفت تطورا ملحوظا على غرار الزراعة والصناعة ، غير أن أزمة التجارة الخارجية أثرت على أوضاع التجارة الداخلية مما أسفر عن كساد تجاري كبير ، وقد عزا أحد الباحثين (37) هذا التراجع إلى عوامل منها تفوق الأسطول المسيحي مقابل تراجع التجارة المرابطية ، وسيطرة «دار الحرب» على

التجارة المتوسطية .

الهوامش :

- 1 - حسن أحمد محمود : قيام دولة المرابطين ، القاهرة ، 1957 ، ص. 400 . وعن الأهمية الاستراتيجية للموانئ المتوسطية وعلاقتها التجارية بالموانئ المغربية خلال القرن 6 هـ راجع :
- Lagardere Vincent , Le commerce des céréales entre al Andalus et le Maghreb aux XI^e et XII^e siècle, Publ. Faculté des lettres/Rabat, n° 48, 1955, pp. 123-150
- 2 - محمد ناصح : جوانب من الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمغرب في العصر الوسيط ، رسالة دبلوم الدراسات العليا ، كلية الآداب ، الرباط 1987-1988 ، ص. 563 .
- 3 - الروض المعطار ، 59 .
- 4 - ابن غالب فرحة النفس في تاريخ الأندلس ، ص. 293 .
- 5 - الحموي ، معجم البلدان ، 119/5 .
- 6 - ابن سعيد ، المغرب في حلى المغرب ، 81/2 .
- 7 - ذكر ابن الزبير في صلة الصلة ، القسم الثالث ص. 188 ، عند ترجمته لعبد الرحمان بن محمد الأزدي ما نصه : 1 من أهل غرناطة ويعرف بابن القصير من بيت شوري و جلالة ... رحل إلى مدينة فاس فأخذ الناس عنه ثم سافر إلى إفريقية ثم ركب البحر قاصدا الحج فتوفي شهيدا في البحر قتلته الروم بمرسى تونس مع جماعة من المسلمين سنة 576 هـ 1 .
- 8 - حسن أحمد محمود ، م.س. ، ص. 393 ؛ ويقول المقرئ : 1 وفيها - أي ألمرية - كان ابن ميمون القائد الذي قهر النصارى في البحر وقطع سفرهم فيه وضرب على بلاد الرمانية فقتل وسى وملا صدور أهلها رعبا ، نفح الطيب ، 220/3 ، و الحلل الموشية ، مجهول : ص. 132 .
- 9 - ابن الخطيب : الإحاطة ، 360/2 .
- 10 - أرشيبالد لويس ، القوى البحرية والتجارة في حوض البحر المتوسط ، ترجمة أحمد محمد عيسى ، القاهرة 1960 ، ص. 179 .
- 11 - Contantine (Ph.) et autres , L'économie médiévale , Paris, A.Colin , 1993 , p. 100 .
- 12 - عز الدين أحمد موسى ، النشاط الاقتصادي في الغرب الإسلامي خلال القرن السادس الهجري ، القاهرة ، بيروت 1983 ، ص. 327 .
- 13 - الحموي ، الروض المعطار ، ت. إحسان عباس ، بيروت 1975 ، ص. 59 ؛ وابن الدلائلي ، ترصيع الأخبار وتنويع الآثار ، مدريد 1965 ، ت. عبد العزيز الأهواني ، ص. 96 .
- 14 - المقصود بها جزر البليار وليست مدينة الجزائر الحالية .
- 15 - الونشريسي ، المعيار ، 177/7 .
- 16 - أجوبة ابن ورد ، مخطوط خاص ، ورقة 3 «مسألة عييد نصارى تعدو على قارب» .
- 17 - رحلة ابن جبير ، ص. 4 ، القاهرة 1955 ، وعن الأسرى المسلمين في البلاد المسيحية خلال الحقبة المرابطية انظر : الونشريسي ، المعيار ، 168/3 ، 117/2 ، 118 ، 397/1 . ؛ ابن عبد الملك ، الدليل والتكملة ، القسم الأول ، السفر الثامن ، ت. بشريفة ، الرباط 1984 ، ص. 268 . ؛ ابن الزبير ، صلة الصلة ، القسم الثالث ، ت. عبد السلام الهراس وسعيد أعراب ، الرباط 1993 ، ص. 144 و 216 .
- 18 - انظر على سبيل المثال الجزء : 32/5 و ج. 8 ص. 262 ، 279 ، 295 ، 297 ، 298 ، 302 .
- 19 - مسائل أبي الوليد بن رشد ، تحقيق ، محمد الحبيب التجكاني ، الدار البيضاء 1992 ، ج. 2 ، ص. 1185 .
- 20 - المعيار ، 299/8 .
- 21 - مسائل ... نفسه ، 1051/2 .

- 22 - العدل : نصف الحمل يكون على أحد جنبي البعير .
- 23 - مسائل ... نفسه ، 1121/2 .
- 24 - نوازل ابن الحاج ، مخطوط ، خ.ع. الرباط ، رقم 55 ج ، ورقة 279 .
- 25 - البرزلي ، جامع مسائل الأحكام مما نزل بالمفتين والحكام ، مخطوط خ.ع. ، الرباط رقم 450 د ، ج.2 ، ورقة 160 .
- 26 - عياض وولده محمد ، مذاهب الحكماء في نوازل الأحكام ، تحقيق محمد بنشرية ، بيروت ، دار الغرب ، ص. 235-237 .
- 27 - نص الوثيقة في مذاهب الحكماء ، ص. 247 .
- 28- م. بنشرية ، امن أصداء الحياة اليومية في سبلة المرابطة ، مجلة المناهل ، العدد 1982/22 : ص. 229 . وراجع النازلة عند عياض وولده ، مذاهب الحكماء... ، ص. 128-129 ونصها : اكان سفيان بن يعقوب بن مرو المصمودي القصري قد أوسق عند سليمان الصنهاجي بمرسى مازيغن قمحا وشعيرا على أن يوصله إلى مدينة سبلة ، ثم عدت إلى سليمان المذكور أمور فباع القمح والشعير المذكور من محمد بن عبد الله الأنصاري بستة عشر دينارا من المذهب المالكي ، ودرهم ونصف فضة بعد أن وقف على القمح والشعير المذكورين وعرف عده كله ووصل الآن سفيان المذكور إلى مدينة سبلة ... ب
- 29 - انظر المصدر المشار إليه بتحقيق أحمد التوفيق ، ص. 190 .
- 30 - راجع نازلة عند ابن رشد «هل الجهاد أفضل لأهل الأندلس أم الحج ؟ » 904.903.902/2 .
- 31 - لويس أرشيالد ، المصدر السابق ، ص. 179 .
- 32 - المقرئ ، نفح الطيب ، 118/2 .
- 33 - نفسه ، 510/2 .
- 34 - مسائل أبي الوليد : 531/1 . وابن سلمون ، العقد المنظم للحكام فيما يجري بين أيديهم من العقود والأحكام ، م. خ.ع. بالرباط ، رقم 670 ، ورقة 86 .
- 35 - نوازل ابن الحاج ، مخطوط سابق ذكره ، 288 .
- 36 - الزياتي ، الجواهر المختارة ، مخطوط خ.ع. الرباط ، رقم 1698 د ، ج.2 ورقة 11
- 37 - إبراهيم القادري بوتشيش : الحياة الاجتماعية في المغرب والأندلس خلال عصر المرابطين ، أطروحة دولة ، مرقونة بكلية الآداب مكناس 1991. 182-183 .

